مشروع محضر اجتماع مجلس جامعة عبد المالك السعدي

الخميس 26 فبر اير 2026 – كلية العلوم والتقنيات بطنجة -

الحاضرون:

❖ **السادة الأعضاء المعينون:**

رئيس الجامعة: بوشتى المومني.

ممثلة رئيس المجلس الجهة: نجوى أقنين

رؤساء المؤسسات الجامعية: عبد الله اولمعطي، مصطفى الدياني، أحمد العلالي، المصطفى استيتو، أحمد موسى، أحمد مغني، محمد خرشيش، محسن بناني امشيطة، محمد البقالي، عبد العزيز الرحموني، مرية بوجداين، كمال الركلاوي، محمد بلايه، خديجة الحبوبي، عادل الحفيظي العلوي، جمال الدين بنحيون.

السادة الأعضاء المنتخبون:

ممثلو الأساتذة الباحثين: عبد القادر جليل الحنكوش، محمد الغلبزوري، نور الدين بوعياد، استيتو جمال الدين المساري، محمد الحضري، يوسف التبر، هشام العزوزي الإدريسي، الحسن الشركيلي، مريم الطاشي، عبد السلام بوغابة،جواد بومعجون، الأمين اقريوار، محمد لخضر، محمود بلمحيطو، عبد الله الخويل،رشيدة فيسون، ياسر الخمليشي، عبد الجبار منصور،خالد بنعجيبة، إيمان الريسوني، عبد الفتاح الحيالة، فادي الوكيلي العسراوي، الحسن امحمدي، سميرة الزخنيني، حسين الورغي، يونس أبو الحنون.

ممثلو الموظفين: عبد القادر معارف، مها كركيش.

ممثلو الطلبة: معاد البقالي، يوسف مرزوق، حنان الخميسي.

المتعذرون عن الحضور :

هشام آيت بن علي، الوزاري محمد، الحسن الجماعي، أمينة المرابط، ليلى زروال، عبد الله الفدار، محمد ياسين الشكوري، نهاد الغوش، عبد الحميد تدمري،إسماعيل ادمر.

❖ **السادة الأعضاء المدعوين:**

السيدة هند الشرقاوي الدقايك نائبة الرئيس المكلفة بالبحث العلمي والتعاون،

السيد محمد بوتالين: مدير قطب الرقمنة بالجامعة.

❖ **المقرر:** شكري بريارة الكاتب العام للجامعة.

52 عضـواً حاضـراً.

جدول الأعمال:

أولا: تقديم عرض حول مشروع تطوير جامعة عبد المالك السعدي 2029/2026؛
ثانيا: الدراسة والمصادقة على تنفيذ ميزانية 2025؛
ثالثا: الدراسة والمصادقة على مشروع توزيع ميزانية 2026؛
رابعا: انتخاب ممثلي أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين في مجلس التدبير برسم سنة 2026؛
خامسا: زيارة ميدانية للمركز الجامعي للابتكار بطنجة؛
سادسا: مختلفات.

بدعوة من السيد رئيس جامعة عبد المالك السعدي، انعقد برحاب كلية العلوم والتقنيات بطنجة يوم الخميس 26 فبراير 2026، مجلس جامعة عبد المالك السعدي، وذلك ابتداءً من الساعة الحادية عشرة صباحاً إلى غاية الساعة الثانية والنصف بعد الزوال.

وفي كلمته الافتتاحية رحّب السيد رئيس الجامعة بالسيدات والسادة أعضاء المجلس، معربا عن بالغ تقديره لحرصهم على الحضور ومساهمتهم الجادة في أشغال المجلس، بما يعكس روح المسؤولية الجماعية والانخراط الفعّال في تدبير شؤون الجامعة، كما عبر السيد الرئيس، أصالةً عن نفسه ونيابةً عن أعضاء المجلس، عن خالص عبارات الشكر والتقدير للسيد عميد كلية العلوم والتقنيات بطنجة، على حُسن الاستقبال وتوفير الظروف الملائمة لإنجاح أشغال هذه الدورة.

كما تقدم السيد الرئيس بأحر التهاني إلى الأستاذ جمال الدين بنحيون، نائب رئيس الجامعة سابقاً، بمناسبة تعيينه عميداً لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، متمنياً له كامل التوفيق والسداد في مهامه الجديدة، منوها بالعمل الكبير والمجهودات الجبارة التي قام بها الأستاذ يوسف العلمي خلال مدة تكليفه بمهام العميد بالنيابة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية.

وأكد السيد الرئيس في كلمته على أهمية هذه الدورة التي خُصصت لدراسة ومناقشة النقاط المدرجة في جدول الأعمال، في سياق مواصلة تنزيل التوجهات الاستراتيجية للجامعة، وترسيخ مبادئ الحكامة الرشيدة والفعالية التدبيرية، بما يعزز تموقع الجامعة داخل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي على المستويين الجهوي والوطني.

كما نوّه بالمجهودات المتواصلة التي يبذلها السيدات والسادة رؤساء المؤسسات الجامعية، إلى جانب الأساتذة الباحثين والأطر الإدارية والتقنية، من أجل الارتقاء بجودة التكوين وتطوير البحث العلمي وتحسين الخدمات الجامعية، بما يستجيب لتطلعات الطلبة ويعزز إشعاع الجامعة.

وقبل الانتقال إلى مناقشة مختلف نقاط جدول الأعمال، عرض السيد الرئيس على أنظار المجلس مشروع محضر الاجتماع السابق للمجلس المنعقد بتاريخ الخميس 30 أكتوبر 2025، داعياً أعضاء المجلس إلى تدارسه وإبداء ما قد يكون لديهم من ملاحظات بشأنه.

وعقب المناقشة والتداول، **صادق المجلس بالإجماع على محضر الاجتماع المذكور.**

أولا: تقديم عرض حول مشروع تطوير جامعة عبد المالك السعدي 2029/2026؛

في مستهل مناقشة جدول الأعمال، ونظرا لكون هذه الدورة تُعدّ أول اجتماع لمجلس الجامعة عقب تجديد الثقة في السيد رئيس الجامعة من طرف حكومة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، استهلّ هذا الأخير عرضه بالتعبير عن اعتزازه بهذه الثقة، مؤكداً أن المرحلة المقبلة تتطلب تعبئة جماعية ومسؤولية مشتركة من أجل مواصلة مسار الإصلاح والتطوير.

وفي هذا السياق، قدّم السيد الرئيس عرضاً مفصلاً حول مشروع تطوير الجامعة للفترة 2026–2029، باعتباره خارطة طريق استراتيجية تؤطر تدخلات الجامعة وبرامجها خلال السنوات الأربع المقبلة. وأبرز أن هذا المشروع يأتي امتداداً للدينامية التي أطلقتها الجامعة في السنوات السابقة، مع الحرص على ترصيد المكتسبات وتعزيز نقاط القوة ومعالجة مكامن القصور.

كما استعرض السياق الوطني والجهوي الذي يندرج فيه المشروع، في انسجام مع التوجهات العامة لإصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، ومع متطلبات التنمية الترابية والتحولات المتسارعة في مجالات الرقمنة والابتكار.

وتناول العرض المحاور الاستراتيجية الكبرى للمشروع، والمتمثلة أساساً في:

- **تجويد العرض البيداغوجي وتطوير المسالك والتكوينات بما يستجيب لحاجيات سوق الشغل:**

أكد السيد الرئيس أن تجويد العرض التكويني يظل في صلب أولويات الجامعة. وفي استعراضه للحصيلة، أبرز الارتفاع الملحوظ في عدد التكوينات المعتمدة، خاصة ذات الطابع المهني، إلى جانب الجهود المبذولة لتعزيز ملائمة المسالك مع حاجيات سوق الشغل عبر إشراك الفاعلين الاقتصاديين والمهنيين في بلورة مضامينها. كما تم دعم التكوينات المهنية وتوسيع برامج الشراكة الدولية بما ساهم في تحسين قابلية إدماج الخريجين.

وعن آفاق التطوير، شدد العرض على ضرورة مواصلة تحيين المسالك بشكل مستمر، وإدماج الكفاءات الرقمية والمهارات العرضانية، وتوسيع التكوينات المشتركة والشهادات المزدوجة، مع إرساء آليات منتظمة لتتبع إدماج الخريجين وتقييم الأثر المهني للتكوينات.

- **دعم البحث العلمي والابتكار وتعزيز قابلية تثمين نتائجهما:**

استعرض السيد الرئيس حصيلة عمل الجامعة في مجال البحث العلمي، معتبرا بأنها حصيلة إيجابية ومشجعة، تجلت في الارتفاع الملحوظ لعدد المقالات المفهرسة (من 763 سنة 2021 إلى 1685 سنة 2024)، إلى جانب تعزيز البنيات البحثية من خلال إعادة هيكلة قائمة على تجميع الموارد وترشيدها، بما يهدف إلى تحسين الفعالية، حيث انتقل عدد فرق البحث من 58 إلى 46، والمختبرات من 52 إلى 60، والتكوينات الخاصة بالدكتوراه من 29 إلى 8، ومراكز الدراسات الدكتوراه من 5 إلى 3 خلال الفترة 2020–2024. كما تم تحديد أقطاب موضوعاتية كبرى تؤطر الأولويات العلمية للجامعة في مجالات استراتيجية كالمناخ والطاقات والذكاء الاصطناعي وعلوم الصحة والاقتصاد الأخضر.

وفي أفق المرحلة المقبلة، أكد العرض على ضرورة الرفع من جودة النشر العلمي وتأثيره الدولي، وتحفيز البحث

التطبيقي والابتكار، وتعزيز قابلية تثمين نتائج البحث ونقل التكنولوجيا، إلى جانب تطوير الشراكات مع المحيط السوسيو-اقتصادي وتمويل المشاريع التنافسية.

- **تعزيز انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وتوسيع شراكاتها الوطنية والدولية:**

أبرز العرض توسع شبكة الشراكات الجهوية والوطنية والدولية، بارتفاع عدد الاتفاقيات الدولية مثلا من 22 إلى 76 اتفاقية شملت 15 بلداً، فضلاً عن إحداث مركز بحث مغربي-صيني متعدد التخصصات، بما يعكس انفتاح الجامعة المتزايد على محيطها الدولي. كما سُجّل ارتفاع عدد الشراكات الوطنية من 7 إلى 15 شراكة، في مؤشر واضح على توطيد علاقات الجامعة بمحيطها المؤسساتي والاقتصادي على الصعيد الوطني..
وفي إطار آفاق التطوير، تم التأكيد على أهمية الانتقال من منطق الاتفاقيات إلى منطق المشاريع المهيكلة ذات الأثر، وتكثيف برامج الحركية الأكاديمية، واستقطاب الطلبة والباحثين الأجانب، وتعزيز تموقع الجامعة ضمن الشبكات الجامعية الدولية.

- **تسريع التحول الرقمي وتطوير البنيات التحتية والتجهيزات: التحول الرقمي:**

قدم العرض حصيلة إيجابية في مجال الرقمنة، تمثلت في ارتفاع عدد تجهيزات البنية التحتية الرقمية من 10 سنة 2020 إلى 23 سنة 2024، مع تعميم المنصات الرقمية في مختلف مجالات العمل، منها على وجه الخصوص مجالات التمدرس وتدبير الموارد البشرية والمالية، بما أسهم في تحسين النجاعة والشفافية.
وعن آفاق التطوير، شدد السيد الرئيس على ضرورة استكمال ورش النظام المعلوماتي المندمج، وتعزيز الأمن السيبراني، وتوسيع رقمنة الخدمات لفائدة الطلبة والأساتذة والموظفين الإداريين والتقنيين ومختلف مرتفقي الجامعة، مذكرا بضرورة العمل على تطوير التعليم الرقمي والهجين وفق معايير الجودة.

- **الحياة الطلابية وتطوير الكفاءات:**

استعرض السيد الرئيس تطور عدد الأنشطة الثقافية والرياضية، الذي بلغ 260 نشاطاً خلال سنة 2024–2025 بعد أن كان 197 نشاطاً سنة 2020–2021، مما يعكس دينامية متنامية في مجال الحياة الجامعية.

وفي المرحلة المقبلة، أكد السيد الرئيس على ضرورة هيكلة العمل الثقافي والرياضي ضمن رؤية مندمجة، وتعزيز خدمات المواكبة الاجتماعية والنفسية للطلبة.

- **الحكامة والشفافية:**

أوضح السيد الرئيس أن الجامعة حققت تقدماً في ترسيخ مبادئ الحكامة، من خلال تعزيز ثقافة الأداء والمساءلة، والشروع في إرساء نظام معلوماتي مندمج، والعمل على تنويع مواردها الذاتية، إلى جانب رقمنة عدد من الخدمات الإدارية، كما تم تنظيم 30 دورة تكوينية لفائدة الموظفين (1243 مستفيد (ة)) خلال الفترة 2021–2024، في إطار دعم قدرات الأطر الإدارية والتقنية ، مذكرا بعمل الجامعة على إرساء مخطط سنوي للتكوين المستمر قائم على تحديد الحاجيات وتقييم الأثر.

.

وفي نفس السياق، شدد السيد رئيس الجامعة على أن المرحلة المقبلة تستوجب تعزيز آليات التتبع والتقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة، والرفع من فعالية التدبير الإداري والمالي، وتوسيع قاعدة الموارد الذاتية، بما يضمن استدامة المشاريع المبرمجة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة للفترة 2026– 2029 بما يمكّن الجامعة من القيام بدورها الأساسي كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجهة، وتعزيز إشعاعها العلمي والابتكاري على المستويين الجهوي والوطني.

كما قدّم السيد الرئيس في ختام العرض لمحة عن آليات التنزيل والتتبع والتقييم، مؤكداً أن نجاح هذا المشروع رهين بانخراط فعلي لكافة مكونات الجامعة.

ثانيا: الدراسة والمصادقة على تنفيذ ميزانية 2025؛

انتقل المجلس بعد ذلك إلى دراسة النقطة المتعلقة بتنفيذ ميزانية سنة 2025، حيث قدّم السيد رئيس جامعة عبد المالك السعدي عرضاً مفصلاً حول وضعية تنفيذ الميزانية بشقيها: ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار، مدعوماً بمعطيات رقمية دقيقة ومؤشرات تعكس مستوى الإنجاز ومدى احترام البرمجة السنوية.

1- ميزانية التسيير لسنة 2025

في مستهل عرضه، أوضح السيد الرئيس أن السنة المالية 2025 عرفت عدم تحويل الاعتمادات كاملة من طرف الوزارة الوصية، غير أن الجامعة حرصت على اتخاذ إجراءات استباقية لضمان استمرارية المرفق العام، ودعم المؤسسات التي واجهت صعوبات في السيولة المالية مع الحرص على ترشيد النفقات.

وبلغ مجموع التحويلات المنجزة في إطار ميزانية التسيير 36.099.700,00 درهم، من بينها تحويلات استثنائية لفائدة مؤسسات تعاني من صعوبات مالية بقيمة 28.014.464,57 درهم، وهو ما يعكس مقاربة تضامنية وتدبيراً مرناً للموارد المتاحة.

ومن بين أبرز التحويلات المسجلة:

- 18.837.000,00درهم في إطار برنامج تكوين أساتذة التعليم الابتدائي والثانوي في أفق 2025؛
- 7.458.000,00درهم لفائدة برنامج تعزيز كثافة مهنيي الصحة بكلية الطب والصيدلة بطنجة؛
- 5.890.000,00درهم لدعم الإطعام والإيواء للطلبة الداخليين بالمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بالحسيمة؛
- 1.875.000,00درهم لتغطية مصاريف إيواء وإطعام لجان المناقشات؛
- 700.000,00درهم لدعم برنامج تعزيز الطلبة في مجالات الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات.

كما شملت التحويلات دعماً للجان البيداغوجية، والبحث العلمي والتعاون، وتنظيم التظاهرات العلمية، واقتناء المعدات البيداغوجية، بمبالغ تراوحت بين 50.000 و264.000 درهم، بما يعكس حرص الجامعة على تأمين السير العادي للأنشطة الأكاديمية والعلمية.

وأكد السيد الرئيس أن تدبير ميزانية التسيير تم في إطار احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية، مع اعتماد مقاربة تقوم على ترشيد النفقات وتعزيز النجاعة، وضمان التوازن بين متطلبات الاستمرارية وجودة الخدمات الجامعية.

2- ميزانية الاستثمار لسنة 2025

فيما يتعلق بميزانية الاستثمار، أوضح السيد الرئيس أن الجامعة لم تتوصل بالميزانية المخصصة برسم السنة المالية 2025، ورغم ذلك قامت رئاسة الجامعة بعدة تحويلات لبعض المؤسسات الجامعية بمبلغ يقدر ب **87 975 618,18** درهم

كما تطرق السيد الرئيس التزامات الاستثمار المنجزة خلال نفس السنة، خاصة ما يرتبط بمواصلة بعض المشاريع المبرمجة سابقاً.

ورغم الإكراهات المرتبطة بعدم تحويل الاعتمادات لفائدة المؤسسات في آجالها، شدد السيد الرئيس على أن الجامعة تمكنت من الحفاظ على استمرارية المرفق العام وضمان السير المنتظم للمؤسسات الجامعية، بفضل حسن التدبير والتنسيق الداخلي.

ثالثا: الدراسة والمصادقة على مشروع توزيع ميزانية 2026؛

وفي إطار مواصلة مناقشة الجوانب المالية والتدبيرية، انتقل المجلس إلى دراسة مشروع توزيع ميزانية سنة 2026، حيث خصص السيد رئيس جامعة عبد المالك السعدي عرضاً ثانياً لتقديم مشروع التوزيع برسم السنة المالية 2026، سواء فيما يتعلق بميزانية التسيير أو ميزانية الاستثمار، مستحضراً في ذلك أولويات برنامج تطوير الجامعة 2026–2029، ومبادئ الحكامة والنجاعة والإنصاف في تخصيص الموارد.

1- إعانة الدولة برسم سنة 2026 – ميزانية التسيير

أوضح السيد الرئيس أن مجموع ميزانية التسيير المخصصة للجامعة برسم سنة 2026 بلغ 148.551.194,00 درهم. غير أن هذا المبلغ يتضمن اعتمادات موجهة (Budgets fléchés) بقيمة 50.951.194,00 درهم، مما يجعل الميزانية الفعلية القابلة للتوزيع بعد الاقتطاعات في حدود 97.600.000,00 درهم.

كما أشار إلى أن مبلغ 50.000.000,00 درهم سيتم تحويله مباشرة من طرف الوزارة إلى الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة (ANEP)، لفائدة مشروع الحرم الجامعي أيت قمرة، في إطار دعم مشاريع البنية التحتية ذات الطابع الاستراتيجي.

وعقب ذلك، تم عرض مقترح توزيع الاعتمادات المتبقية بين مختلف مؤسسات الجامعة ومصالحها، وفق معايير موضوعية تراعي عدد الطلبة، والكتلة الأجرية، وخصوصية التكوينات (لاسيما ذات الكلفة المرتفعة)، إضافة إلى حاجيات الأمن والحراسة واستمرارية المرافق الجامعية. وأكد السيد الرئيس أن المقاربة المعتمدة تروم

تحقيق توازن بين متطلبات السير العادي للمؤسسات وضمان حد أدنى من العدالة المجالية والوظيفية في توزيع الموارد.

2- ميزانية الاستثمار لسنة 2026

فيما يخص ميزانية الاستثمار، أوضح العرض أنه بعد خصم المشاريع المبرمجة والموجهة مسبقاً، بلغ الرصيد المتبقي من إعانة الاستثمار لسنة 2026 ما مجموعه 35.586.000,00 درهم.

وقد تم تقديم مقترح لتوزيع جزء مهم من هذا الغلاف المالي على مشاريع التأهيل والصيانة، لإصلاح الأضرار الناتجة عن الاضطرابات المناخية الأخيرة، بالإضافة إلى اقتناء التجهيزات البيداغوجية والعلمية، ودعم المختبرات البحثية. وذكر السيد الرئيس أن هذه التوجهات تأتي انسجاماً مع أولويات تطوير البنية التحتية للجامعة، وتعزيز جودة التكوين والبحث العلمي، وضمان استمرارية الأنشطة الأكاديمية والخدمات الجامعية الحيوية بشكل فعال ومستدام.

وأكد السيد الرئيس أن توزيع ميزانية الاستثمار سيتم تدبيرها وفق القوانين الجاري بها العمل من طرف قسم الميزانية برئاسة الجامعة، وفق رؤية تستهدف دعم المشاريع ذات الأثر المباشر على تحسين ظروف الدراسة والبحث، وتسريع التحول الرقمي، والرفع من جاذبية المؤسسة الجامعية.

بعد ذلك، قدم السيد الكاتب العام للجامعة عرضا لأبرز الأضرار التي لحقت ببعض المؤسسات الجامعية نتيجة الفيضانات، مستعيناً بعدد من الصور التوضيحية، مع التأكيد على أن العرض يقتصر على نماذج توضيحية فقط.

من جانبه، شدّد السيد الرئيس على أن هذه التوثيقات تمثل قاعدة أساسية لتحديد أولويات التدخلات، وتسهيل اتخاذ القرارات الملائمة لضمان استمرار الدراسة والأنشطة البيداغوجية في كافة المؤسسات.

ومن أجل تدبير آني ومستعجل لتدبير تنزيل الميزانية السنوية، ونظرا لصعوبة عقد مجلس الجامعة بصفة دورية، اقترح السيد الرئيس تفويض اختصاصات المجلس في التدبير المالي لمجلس التدبير المنبثق عنه.

رابعا: انتخاب ممثلي أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين في مجلس التدبير برسم سنة 2026؛

وبعد ذلك انتقل المجلس إلى النقطة المتعلقة بانتخاب ممثلي أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين في مجلس التدبير برسم سنة 2026، وذلك في إطار استكمال الهياكل التمثيلية وتعزيز مبدأ المشاركة في تدبير الشأن الجامعي.

وفي هذا السياق، ذكّر السيد الكاتب العام للجامعة بالمقتضيات القانونية والتنظيمية المؤطرة لعملية الانتخاب، وبأهمية هذه المحطة في ترسيخ المقاربة التشاركية وإشراك مختلف الفئات في اتخاذ القرار، بما يعزز مبادئ الديمقراطية الداخلية والحكامة الجيدة داخل المؤسسة الجامعية.

وقد جرت عملية الانتخاب وفق المساطر المعتمدة، وفي أجواء اتسمت بالمسؤولية والشفافية وروح التنافس الإيجابي، حيث تم الإعلان عن أسماء المترشحين، والتأكد من استيفائهم للشروط القانونية، قبل الشروع في عملية التصويت.

وأسفرت النتائج عن انتخاب الأستاذ **عبد القادر جليل الحنكوش** ممثلا لأساتذة التعليم العالي بالتوافق والأستاذ **فادي العسراوي الوكيلي** ممثلا للأساتذة المحاضرين، وذلك وفق ما أفرزته صناديق الاقتراع، لعضوية مجلس التدبير برسم سنة 2026.

وفي ختام هذه النقطة، هنأ السيد رئيس الجامعة الأعضاء المنتخبين، متمنياً لهم كامل التوفيق في أداء مهامهم، ومؤكداً على أهمية مساهمتهم في دعم مسار التطوير الذي تعرفه الجامعة.

بعد ذلك، فتح السيد الرئيس باب النقاش، حيث شارك أعضاء المجلس بمداخلاتهم، وأسفرت المناقشات عن عدد من الملاحظات والتوصيات المهمة، يمكن تلخيص أبرزها كما يلي:

- تهنئة كل من السيد رئيس الجامعة على تجديد الثقة فيه لولاية ثانية، والأستاذ جمال الدين بن حيون بمناسبة تعيينه عميدًا لكلية الآداب والعلوم الإنسانية، متمنين لهما دوام التوفيق والنجاح؛
- تثمين المشروع الطموح الذي طرحه السيد الرئيس لتطوير الجامعة، والإعراب عن الاستعداد الكامل لدعمه والمساهمة في إنجاحه؛
- التنويه بمقترح توزيع الميزانية السنوية لسنة 2026؛
- التنويه بالعمل الذي قامت به الجامعة من أجل تنفيذ ميزانية 2025؛
- الإشارة إلى أن مشروع تقسيم الميزانية يحتوي على نقاط إيجابية بارزة، تدل على حرص القائمين على تحقيق توزيع متوازن وفعّال للموارد؛
- التساؤل عن سبب عدم إدراج نقطة الزمن الميسر ضمن جدول أعمال المجلس، علماً بأنه قد تم الإشارة إلى ذلك في محضر اجتماع اللجنة العلمية؛
- اقتراح تعميم المقاربة المعتمدة في كلية الطب والصيدلة ضمن التقييم الذاتي، بحيث تستفيد جميع المؤسسات الجامعية من هذه التجربة لتعزيز الفاعلية وضمان تحسين جودة الأداء؛
- ضرورة تكثيف الجهود لرفع نسبة الالتزام، بما يسهم في تحسين الأداء المؤسسي وضمان الاستفادة الفعلية والكاملة من الميزانية المخصصة؛
- الإشارة إلى تضرر مجموعة من المؤسسات الجامعية بشكل كبير جراء الفيضانات، وخصوصاً كلية العلوم، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، وكلية العلوم والتقنيات بطنجة وكلية أصول الدين وغيرهم.
- تثمين تجربة الزمن الميسر، باعتبارها فرصة لفئة معينة من الطلبة تمكنهم من إتمام دراستهم في ظروف مريحة، مع الإشارة إلى وجود نقاشات حولها، والتي ينبغي توجيهها نحو التفكير في سبل تحسين التجربة وتجاوز أية نقاط قصور بعد التطبيق؛
- التنويه بالعمل الذي تقوم به الجامعة رغم عدم توصلها بالميزانية؛
- التساؤل حول مشروع إحداث كلية بشفشاون؛
- التنبيه إلى مشكل عدم التحاق طلبة كلية القصر الكبير، لاسيما وأن التعليم عن بُعد لا يوازي التعليم الحضوري من حيث الفعالية، الأمر الذي قد يفضي إلى اختلاف في نسق التعلم ويجعل الطلبة يسيرون بسرعتين متفاوتتين؛

- الإشارة إلى عدم صدور تسمية رسمية لملحقة القصر الكبير إلى حدود الساعة؛
- التنويه بالحصيلة الإيجابية التي راكمتها الجامعة خلال السنوات الماضية، مع التعبير عن بالغ الارتياح للمشروع الطموح الذي يعكس رؤية استراتيجية قائمة على مبدأ الاستمرارية وتعزيز المكتسبات واقتراح تقاسمه مع مختلف مكونات الجامعة بما يعزز الانخراط الجماعي في إنجاحه؛
- التنويه بما يتحلى به السيد الرئيس من جرأة ومسؤولية في تدبير الشأن الإداري، وما يبديه من حزم ورؤية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية؛
- التساؤل عن أسباب ضعف نسبة الأداء، وما إذا كان هذا الإشكال مطروحًا على مستوى جميع الجامعات، مع اقتراح ضرورة التفكير الآني والجدي في إيجاد حلول عملية وناجعة لمعالجته؛
- الإشارة إلى أن العمل في إطار الزمن المُيَسَّر، قد تم التنصيص عليه في القانون الجديد، ويُعدّ فرصة مهمة لتعزيز المداخيل، الأمر الذي يقتضي التعامل معه بذكاء وحسن تدبير لضمان تحقيق أقصى استفادة ممكنة؛
- الإشادة بتخصيص ميزانية خاصة لدعم الأنشطة الطلابية لفائدة الأندية المعتمدة، بما يعزز دينامية الحياة الجامعية ويشجع على الإبداع والمبادرة؛
- التوصية باعتماد تحويل الأداءات الخاصة بالزمن الميسر إلى الحساب الرسمي لرئاسة الجامعة، بما يعزز مبادئ الحكامة والوضوح في تدبير الموارد المالي؛
- إثارة تساؤل بشأن مآل مشروع مدرسة المهندس، ومدى تقدم الإجراءات المرتبطة بتنزيله على أرض الواقع؛
- التنبيه إلى أن ضعف الأداء يعود أساسًا إلى تحديات تطبيق المنصة الوطنية للطلبيات، والمشكلات المرتبطة بالمدفوعات، فضلاً عن محدودية التواصل والتفاعل مع الخازن المسؤول عن الأداء، مما يستدعي بحث حلول عملية لتحسين الوضعية؛
- الإشارة إلى ضرورة تنظيم برامج تكوينية شاملة للموظفين، مع إعطاء الأولوية للمحاور المتعلقة بالتدبير المادي والمالي، بهدف تعزيز الكفاءة المهنية وتحسين جودة الأداء الإداري؛
- الإشارة إلى ضرورة تخصيص جزء من ميزانية الاستثمار لاقتناء المعدات المخصصة للأشغال التطبيقية؛
- ضرورة إعطاء عناية خاصة للمركب الجامعي الزياتن، وذلك عبر تقييم وضعه الحالي ووضع خطة لإعادة تأهيله بهدف تحسين البنية التحتية وتوفير فضاءات ملائمة للطلبة والموظفين؛
- الإشارة إلى غياب بعض المرافق الضرورية، مثل المطعم المخصص للطلبة والأساتذة، الأمر الذي يؤثر سلبًا على سمعة الجامعة وجودة الحياة الجامعية؛
- العمل على تعميم الرقمنة عبر مختلف المؤسسات، وإرساء لوحة متابعة(Tableau de bord) ، من شأنه تقليص العديد من الإشكالات الإدارية وتحسين جودة الأداء وكفاءة اتخاذ القرار؛
- العمل على تحديث الترسانة القانونية، والحرص على الاعتماد على التقييم الخارجي، بالإضافة إلى التركيز على المشاريع التي تُحدث أثرًا ملموسًا على المواطنين؛
- التنويه باقتراح تخويل مجلس التدبير الصلاحيات اللازمة للقيام باتخاذ القرارات، بما يضمن فاعلية أكبر؛
- الإشارة إلى أهمية تحديث التكوينات التي تقدمها الجامعة، مع اعتماد رؤية موحدة في مجالي الرقمنة والمسؤولية المجتمعية، بما يسهم في رفع جودة التعليم وتعزيز دور الجامعة في المجتمع؛

- ضرورة تعيين (Fondé de pouvoir)في بعض المؤسسات بما يسهم في تعزيز كفاءة التدبير المالي وتمكين المسؤولين من اتخاذ القرارات بصورة أسرع وأكثر فعالية؛
- اقتراح أن تتحمل رئاسة الجامعة الأعباء المالية الثابتة، بما في ذلك فواتير الكهرباء والماء وخدمات الحراسة لمختلف المؤسسات الجامعية؛
- العمل على إحداث مراكز قابلة للاستثمار كمصادر للموارد الذاتية، إلى جانب إنشاء مركز للتسيير الإداري والمالي للتكوين المستمر؛
- ضرورة العمل على إنجاز الانتخابات الجزئية داخل المؤسسات الجامعية، بما يساهم في استكمال الهياكل التنظيمية وضمان مشروعية وسلامة القرارات المتخذة داخل هذه المؤسسات؛
- الإشارة إلى أن الميزانية الإجمالية للجامعة غير كافية لإجراء إصلاح شامل وجذري، مما يستدعي التفكير في حلول بديلة وتمويل إضافي لضمان فعالية التدخلات؛
- الإشارة إلى وجود إشكاليات مستمرة في تسيير المختبرات منذ عام 2023، مما يؤثر بشكل مباشر على جودة العمل وكفاءة المردودية داخل المؤسسة؛

وفي سياق تفاعله مع تساؤلات وملاحظات أعضاء المجلس، عبر السيد رئيس الجامعة عن اعتزازه بالأجواء الراقية والمتحضرة التي طبعت النقاشات والمداخلات داخل المجلس، مقدّمًا في هذا السياق مجموعة من التوضيحات الدقيقة بشأن المواضيع المثارة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- التنويه بأن النقابات تشكل شريكا جوهريا للجامعة، تسهم بشكل ملموس في تعزيز جودة الأداء؛
- الوعي الشامل بوضعية البنيات التحتية للمؤسسات، ورفض الاكتفاء بالوضع الراهن، مع العمل على تمكين جميع المؤسسات من الاستفادة العادلة من دعم الجامعة، وإرساء لجنة للتتبع والمواكبة لضمان التنزيل الفعّال والتحسين المستمر في هذا المجال؛
- العمل على تنفيذ المشاريع التي صادق عليها المجلس، سواء بالاعتماد على إمكانيات الجامعة الذاتية أو من خلال تعبئة الموارد اللازمة للتمويل عبر الشراكات؛
- التنويه بأهمية اعتماد نظام الزمن الميسر، لما يوفره من إمكانية الولوج لفئة أوسع من الطلبة، ويتيح للموظفين والفئات المهنية الأخرى متابعة الدراسة بيسر، إلى جانب مساهمة عائداته في تحقيق أثر إيجابي ملموس على مؤسسات الجامعة؛
- التنويه بضرورة تخويل مجلس التدبير الصلاحيات اللازمة للقيام باتخاذ القرارات، بما يضمن فاعلية أكبر؛
- التنويه بالمجهودات الجبّارة التي بذلها السيدات والسادة رؤساء المؤسسات الجامعية في سبيل تعزيز أداء مؤسساتهم وتحقيق أهداف الجامعة؛
- الإشارة إلى توظيف مجموعة من الأطر المتخصصة في التدبير المالي لتجاوز الإشكاليات القائمة ورفع مستوى المردودية؛
- الاعتراف بأن التدبير المالي في الجامعة لم يصل بعد إلى المستوى الأمثل، وذلك نتيجة الإرث المتراكم من الممارسات الإدارية السابقة، مما يستدعي اعتماد آليات إصلاحية لتعزيز الكفاءة والشفافية؛
- اقتراح تخصيص مبلغ 9.7 مليون درهم لدعم وتمويل الأشغال التطبيقية، بما يسهم في تعزيز جودة

التدريب العملي وتحسين المخرجات التعليمية للطلبة؛

- ضرورة تحديث أساليب العمل داخل الجامعة، وضمان توافقها الكامل مع الأحكام الواردة في الترسانة القانونية الجديدة لتعزيز الفعالية؛

- التنويه بتوفر الجامعة على كافة الموارد والإمكانات الضرورية لضمان إنجاز المهام الموكلة إليها وتحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة عالية، دون أي معيقات تعيق سير العمل؛

- الإشارة بأن الوزارة بصدد إعداد خريطة جامعية جديدة، وسيتم عرضها وتقاسمها مع كافة الأطراف المعنية فور استلامها، لضمان اطلاع الجميع على المستجدات؛

- الإشادة بالنقاشات الجارية التي تضع الطلبة في صميم الاهتمام، باعتبارهم الركيزة الأساسية داخل الجامعة؛

وفي ختام أشغال الاجتماع، عبّر السيد رئيس الجامعة عن عميق اعتزازه بالمستوى الرفيع للنقاشات التي طبعت هذه الجلسة، والتي عكست روح المسؤولية العالية والحرص الجماعي على مواصلة مسار الإصلاح والتطوير الجامعي. كما ثمّن السيد الرئيس المساهمات القيّمة التي قدّمها أعضاء اللجنة، وما تميزت به المداولات من موضوعية وتكامل في الرؤى، مؤكّدًا أهمية مواصلة العمل بروح الفريق الواحد خدمةً لأهداف الجامعة واستراتيجيتها التنموية.

وقد صادق المجلس بالإجماع على جميع النقاط المدرجة في جدول الأعمال:

أولا: مشروع تطوير جامعة عبد المالك السعدي 2029/2026؛

ثانيا: المصادقة على تنفيذ ميزانية 2025؛

ثالثا: المصادقة على مشروع توزيع ميزانية 2026؛

رابعا: المصادقة على نتائج انتخاب ممثلي أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين في مجلس التدبير برسم سنة 2026؛

خامسا: تخويل مجلس التدبير الصلاحيات اللازمة للقيام باتخاذ القرارات ذات الصلة بالتدبير المالي للجامعة.

واختُتمت أشغال الاجتماع على **الساعة الثانية والنصف بعد الزوال**، في أجواء يسودها التفاؤل والإصرار على مواصلة الدينامية الإيجابية التي تعرفها جامعة عبد المالك السعدي، بما يعزّز مكانتها الأكاديمية ويقوّي إشعاعها على الصعيدين الوطني والدولي.

المقرر: شكري بربارة، الكاتب العام للجامعة.